الجانب الاكثر تضررا هو الجانب «التقدمي»، بسبب عدم التكافؤ بالامكانات الجاهزة لدى كل طرف. بالاضافة الى ذلك، يخلق التحريض نفسه اجواء توتر، وهذه الاجواء، هي غالبا، في مصلحة الجانب «المعتدل»، لان الرأسمالية في كل مكان تربط الشرائح الشعبية غير الرأسمالية، التي تجندها في معاركها، بالاعتماد على التوترات المتلاحقة بالدرجة الاولى، اذ تنقلها من حالة توتر الى اخرى. اذن، كلا التحريض والتشنج، اللذين تستخدمها القوى العربية التقدمية احيانا على الساحة العربية، سرعان ما يتحولان لصالح الاطراف «المعتدلة». حتى الهجوم العنيف على اتفاقات كامب ديفيد لم يقلص الشرائح العربية المؤيدة لها، بمقدار ما زادها تعلقا بها، باعتبارها تشكل نوعا من «الحل الواقعي»، زعما، لمشكلة الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

طبعا، يجب تحليل المشاريع الاستسلامية، ايا كانت، وتحذير اوسع قطاعات الجماهير منها، ويجب تحليل الاوضاع العربية بمختلف جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وشرح نتائج ذلك، لاوسع القطاعات الشعبية، ولا سيما مختلف فئات الطبقة العاملة. ولكن من المفيد دوما، التركيز على الجوانب الايجابية، لا السلبية، في العمل التقدمي السياسي والجماهيري؛ لان الكفاح الاجتماعي، في الساحة العربية، هو عملية تطورية من جهة، ولان الكفاح السياسي العربي ما يزال موقعه في اطار التحرر الوطني، اي في الاطار الذي يعتمد، من الجملة، على شرائح شعبية اما هي غير بروليتارية او لا تؤمن بالنضال البروليتاري من جهة اخرى. ان توسيع الاطار الوطني للتحرك على الساحة العربية هو من مصلحة التقدم؛ وبالمقابل، ان تقليص حجم التحرك الوطني وقصره على مجموعات نخبوية، او حتى على مجموعات طليعية، ولكن منغلقة على نفسها، يؤلف، كلاهما، خطرا كبيرا على القضية العربية ككل، لكونه يترك الساحة خالية للقوى الاخرى، غير التقدمية.

في الوقت نفسه، ان توسيع اطار التحرك الوطني هو سلاح ذو حدين، لانه يؤدي، حتما، الى تعايش تيارين: احدهما تقدمي، وربما هو الاضعف، والآخر غير تقدمي، او انتهازي، وربما هو الاقوى. اذن، يمكن ان يكون هذا التوسيع وسيلة لانتصار التقدم، او مركبا لانتصار التيار الآخر. غير ان العامل الذي يبت في نتيجة ذلك يعتمد على مدى تنظيم وتماسك ونضوج القوى التقدمية، والقوى البروليتارية بالدرجة الاولى.

لكن، حتى لو كان توسيع اطار التحرك يؤدي الى الانتكاسات، فلا طريق غيره للعمل التقدمي المجدي على الساحة العربية.

من جهة اخرى، إذا كانت القوى «المعتدلة» العربية تريد انهاء الصراع العربي ـ الاسرائيلي باي شكل، وعبر اقنية الدول الرأسمالية الصناعية، فإن القوى التقدمية العربية، بمختلف فصائلها، لا تستطيع قبول ذلك لانه لن يتم الا على حسابها. مثلا، لن يعطي الطرف الاميركي ـ الاسرائيلي اي شيء للفلسطينيين مهما قدموا من تنازلات ومهما وسطوا «المعتدلين» العرب او الاوروبيين؛ ولن يعيد الجولان لسوريا؛ ولن يقدم اي «تنازلات»، معنوية او مادية، لاي طرف عربي. اذن، ليس امام القوى التقدمية الا احد امرين: الاول، هو الموقف السلبي الصرف الذي يؤلف نوعا من الانتظار لحدوث مستجدات دولية تساعد على التحرك او على الحل، وهذا ما هو قائم حاليا بشكل جزئي؛ والثاني، هو اعطاء ومضة خضراء (لا ضوء اخضر) للانظمة المعتدلة عسى تستطيع الحصول على شيء ما، ولو قليل، من حليفها الاميركي. هناك منحى ثالث، ولكن يظهر ان القوى التقدمية ليست مستعدة له، وهو العمل الكفاحي الواسع الافق، وهذا يتطلب، كما قلنا